بحث بعنوان :

أثر التمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية

*

The impact of Islamic Murabaha Financing
on the profitability of Libyan commercial banks

إعداد :

د. أمال عبدالسلام القماطي

أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Amal Abdelsalam El Qummati
Amkumati@uob.edu.ly

*

أ. أميرة سعد الطويل

باحثة في الصيرفة الإسلامية

Ameerah Saed Jummah Al Tuweel
ameerahsaedjummahaltuweel@gmail.com

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر التمويل بالمرابحة الاسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية التي تمنح التمويل بالمرابحة الاسلامية خلال الفترة (2015–2023)، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن المشتمل على الأساليب الاحصائية لتحديد أثر التمويل بالمرابحة الاسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية، وكذلك تحديد نوع وقوة العلاقة بين التمويل بالمرابحة الاسلامية وربحية المصارف التجارية الليبية، حيث تم دراسة (نسبة التمويل بالمرابحة الاسلامية الى الايرادات الاجمالية) كمتغير مستقل يعبر عن ايراد المرابحة الاسلامية، وتم دراسة الربحية مقاسة (بمعدل العائد على الأصول) كمتغير تابع، وتم صياغة فرضية واحدة لكل مصرف من مصارف البحث وهي (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وقد اعتمد البحث على برنامج SPSS لتحليل البيانات المالية المتحصل عليها من التقارير السنوية للمصارف محل البحث، وقد أظهرت نتائج التحليل عدة نتائج أهمها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة) مقاسة بمعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وكذلك وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الصحاري، وبناء على النتائج السابقة يوصي البحث المصارف بالتوسع في توظيف الموارد المالية في التمويل بالمرابحة مما يسهم في تحقيق عوائد مجزية، والاعتماد على معلومات الجدارة الائتمانية للعملاء عند تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة، وتفعيل صيغة التمويل بالمرابحة مع فئات متنوعة من العملاء لضمان نجاحها وتقليل المخاطر المالية وزيادة الربحية، وتوفير نظام للمعلومات في مجال التمويل بالمرابحة. **الكلمات المفتاحية:** التمويل بالمرابحة، الربحية، المنتجات المصرفية الإسلامية

Abstract

The study aimed to examine the effect of Islamic Murabaha financing on the profitability of Libyan commercial banks that adopted Islamic Murabaha financing during the period (2015–2023).The research relied on the descriptive-analytical approach and statistical methods to determine the impact of Murabaha financing on profitability indicators, as well as the type and strength of the relationship between them, The study measured the contribution of Islamic Murabaha financing to total revenues (net profit) as an independent variable, and profitability indicators {return on assets (ROA) and return on equity (ROE)} as dependent variables for each selected bank: Jumhouria Bank, the National Commercial Bank (NCB), Sahara Bank, and Wahda Bank, The analysis was conducted using SPSS. The results indicated that Islamic Murabaha financing had no statistically significant effect on the profitability of Jumhouria Bank, the National Commercial Bank, Sahara Bank, and Wahda Bank as measured by ROA. The findings also revealed a weak positive correlation between Murabaha financing and ROA in Jumhouria Bank, the National Commercial Bank, Sahara Bank, and Wahda Bank. Additionally, a weak negative correlation appeared between Murabaha financing and ROA specifically in Sahara Bank, Based on these results, the study recommends that commercial banks expand and enhance the use of Islamic Murabaha financing as a key financing tool due to its role in generating stable returns, diversifying the customer base, reducing risks, increasing profitability, and improving information systems related to Murabaha financing.

Keywords: Murabaha financing, profitability, Islamic banking products.

المقدمة :

تسعى المصارف التجارية دائما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة المصارف هو حجم الأرباح التي تحققها، كما وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف هي تحقيق الأرباح (عبد الباقي، 2016).

وتقوم المصارف بتوجيه استثماراتها إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، حتى يتمكن المصرف من سداد التزاماته، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالي للمصرف، وتوزيع أرباح مناسبة لملاك المصرف (الصيرفي، 2007).

لا شك أن الربحية عامل مهم في المصارف فلولا الربحية لما استطاعت المصارف أن تمول أي مستثمر أو تقرض مقترضاً، فمن الاستثمار في المصارف الإسلامية تجني المصارف أرباحها التي تعود عليها من الاستثمار والمرابحة إحدى الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية التي تدر عائداً وأرباحاً، لذلك انتهجت المصارف صيغ المرابحة التي مثلها مثل الصيغ الإسلامية الأخرى التي تحقق أرباح (الشيخ، 2008).

صدر المنشور رقم (2009/9) بشأن منح الإذن للمصارف التجارية للبدء في تطوير وتقديم منتجات مصرفية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال فروع أو نوافذ مصرفية، كما أصدر مصرف ليبيا المركزي سلسلة من التعليمات حول كيفية محاسبة ومراجعة هذه المنتجات المصرفية الجديدة، وشرعت بعض المصارف التجارية في تجهيز نوافذ أو فروع مصرفية مستقلة مالياً وإداريا.

ومن ضمن الخدمات المصرفية الإسلامية التي تسعى هذه الفروع أو المنافذ إلى تقديمها هي المرابحة البسيطة كشراء الأجهزة والسيارات، أما المرابحة المركبة حيث يختار العميل سلعة بعينها ويطلب فاتورة عرض باسم المعرض، وعندها يرسل المصرف مندوبا يعاين السلعة ويتأكد من مطابقتها للمواصفات (الفرجاني واخرون، 2021).

يعتبر التمويل بالمرابحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداماً، حيث بينت دراسة (الشيخي، 2019) أن المصارف الإسلامية في ليبيا لا تزال تركز في عملياتها على استخدام التمويل بالمرابحة بصورة كبيرة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المرابحة الإسلامية وأثرها على الربحية، وفيما يلي عرض للدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في وصف متغيرات البحث، والتمهيد للإطار النظري للبحث، ولقد تم ترتيبها تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة الشيخ (2008): أجريت هذه الدراسة في السودان وهدفت إلى معرفة أثر التمويل بالمرابحة على الربحية في المصارف الإسلامية السودانية، ومعرفة أثر التمويل بالمرابحة على السيولة في المصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2004، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل بالمرابحة يؤدي إلى زيادة الأرباح في المصارف الإسلامية السودانية، وأن صيغة التمويل بالمرابحة أكثر الصيغ المصرفية استخداماً لسهولة تطبيقها، وأن التمويل بالمرابحة يساعد في توفير السيولة اللازمة للعميل بالرغم من المخاطر التي تصاحبها.

دراسة اغنية والحداد (2016): أجريت هذه الدراسة في ليبيا وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق البيع بالمرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية التقليدية العاملة في ليبيا في تحسين معدلات الربحية تم استهداف مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007 الى 2010 مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود ارتفاع ملحوظ في حجم الأرباح الصافية في السنتين 2009 و 2010 وهي الفترة التي اعتمدت فيها إدارة المصرف محل الدراسة تطبيق المرابحة الإسلامية، كذلك ارتفاع حجم الإيرادات الإجمالية بالإضافة إلى تطبيق صيغة المرابحة بشكل موسع الأمر الذي كان له الأثر الايجابي في زيادة الأرباح.

دراسة الحنيطي وملاحيم (2016): أجريت هذه الدراسة في الأردن وهدفت إلى إبراز تحديد سعر المرابحة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تحديده وما الأساس أو المرجع التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد سعر المرابحة، تم استهداف المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال الفترة من 2000 الى 2013 وقد شملت العينة على البنك الإسلامي الاردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أثراً لسعر المرابحة على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية. وكذلك وجود اثر لسعر المرابحة على العائد على حقوق الملكية.

دراسة الرقيعي واخرون (2020): أجريت هذه الدراسة على البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة من 2009 إلى 2018 وهدفت إلى بيان أثر التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة بدولة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للآمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهذا مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء، مما يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي الفلسطيني. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للآمر بالشراء على العائد على الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعود بشكل ايجابي ومباشر على المساهمين، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم قي سوق الأوراق المالية.

دراسة المملوك (2022): أجريت هذه الدراسة في سوريا وهدفت إلى بيان كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي والمخاطر للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، تم استهداف المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة من 2010 الى 2018 وقد شملت العينة بنك الشام وبنك سورية الإسلامي الدولي وبنك البركة سورية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود اثر ذي دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

دراسة عبدالقادر ومحمد (2023): أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة من 2014 إلى 2020 وهدفت إلى أثر التمويل وفق صيغة المرابحة باعتبارها احد اهم المنتجات والصيغ المصرفية الاسلامية على الأداء المالي متمثلاً في صافي الربح باعتباره احد اهم مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية الناشطة في اندونيسيا. وتم جمع البيانات المالية المرتبطة بالدراسة من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، وبالاعتماد على منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في المدى القصير، وعدم وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في الاجل الطويل.

دراسة حيسون وخلايلة (2023) :أجريت هذه الدراسة في المغرب وهدفت الى تقييم الأداء المالي لاستثمار المرابحة كأداة من أدوات استثمار المصرف الإسلامي بالاعتماد على دراسة بعض النسب

المالية لمؤشرات تقييم الأداء المالي في المصارف، تم استهداف المصارف الإسلامية المغربية خلال الفترة من 2017 الى 2021 وقد شملت العينة بنك الصفاء، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر طردي لزيادة الأموال المستثمرة في المرابحة على العائد على الأصول ونسبة هامش الربح، وعدم وجود اثر لزيادة المبالغ المستثمرة في المرابحة على العائد على الملكية.

دراسة بالة (2024): أجريت هذه الدراسة في ليبيا وهدفت إلى بيان كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم استهداف المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2018 الى 2021 وقد شملت العينة مصرف السراي، باستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل بالمرابحة له تأثير على الإيرادات الاجمالية وكذلك له تأثير على اجمالي التسهيلات الائتمانية وكذلك له تأثير على هامش الدخل.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة إلى أن التمويل بالمرابحة الإسلامية يؤثر في ربحية المصارف الا دراسة (عبدالقادر ومحمد، 2023) توصلت إلى عدم وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في الاجل الطويل، بينما أوضحت وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في المدى القصير، اما دراسة (حيسون وخلايلة، 2023) توصلت إلى عدم وجود أثر لزيادة المبالغ المستثمرة في المرابحة على العائد على الملكية، ووجود اثر طردي لزيادة الأموال المستثمرة في المرابحة على العائد على الأصول ونسبة هامش الربح.

ويعد هذا البحث استكمالا للدراسات السابقة، لكن ما يميزه أنها يعد أول بحث يطبق على المصارف التجارية الليبية الكبرى من حيث حجم الأصول التي تطبق التمويل بالمرابحة الاسلامية وعن الفترة من سنة 2015 إلى سنة 2023، وكذلك قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول.

مشكلة البحث:

شهدت المصارف التجارية إنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، سواء أكان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ في المصارف التقليدية تقدم الخدمات الإسلامية.

تعد تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا حديثة، فكان أول ظهور لها سنة (2009)، من خلال التشريعات التي أقرها المصرف المركزي، من أهمها صدور المنشور رقم

2009/9 الـذي مـنح فيـه الموافقـة للمصـارف التجاريـة بمزاولـة العمـل المصـرفي الإسـلامي فـي شـكل فـروع، ونوافـذ إسـلامية كالمرابحـة وغيرهـا مـن المنتجـات الإسـلامية، وقـد سـبق هـذا المنشـور القـانون رقـم 1 لسـنة 2005 والمعـدل بالقـانون رقـم 46 لسـنة 2012، والـذي تضمن العديد من الأحكام المنظمة للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ومع التطور الذي شهده القطاع المصرفي الليبي قامت المصارف التجارية الليبية بفتح فروع إسلامية، ومن أهم الخدمات التي قامت هذه المصارف بتقديمها في فروعها التجارية والإسلامية هو نظام البيع بصيغة المرابحة الإسلامية؛ وقد أدى ذلك إلى الحاجة لمعرفة مساهمة التمويل بالمرابحة الإسلامية في ربحية المصارف التجارية الليبية، لذا تكمن مشكلة هذا البحث في السؤال التالي:

هل يؤثر التمويل بالمرابحة الاسلامية في ربحية المصارف التجارية الليبية؟

فرضية البحث:

للإجابة على تساؤل البحث تم الاعتماد على فرضية واحدة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية للتمويل بالمرابحة الإسـلامية على ربحية المصـارف مقاسـة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

أهدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية التي تطبق الصيرفة الإسلامية وبالتحديد التمويل بالمرابحة الإسلامية خلال الفترة الزمنية (2015-2023)، وبناء عليه سيتوصل البحث إلى ما يلي:

1. معرفة مستويات التمويل بالمرابحة الإسلامية في المصارف محل البحث.
2. معرفة مستويات الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول في المصارف محل البحث.
3. معرفة نوع وقوة العلاقة بين التمويل بالمرابحة الإسلامية وربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
4. معرفة أثر التمويل بالمرابحة الاسلامية على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى مستويين:

أهمية البحث على المستوى النظري: يستمد البحث اهميته النظرية كون أن المكتبة الليبية بحاجة إلى المزيد من الدراسات والمقالات التي تتطرق إلى أثر التمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصارف.

أهمية البحث على المستوى العملي: يستمد البحث أهميته باعتباره من أوائل البحوث التي تتناول أثر التمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية خلال الفترة من 2015 الى 2023 في قطاع المصارف الذي يمثل القطاع الحساس والأهم بالنسبة للدولة الليبية، كونه أحد ممولي الحكومة ويساهم في التنمية الاقتصادية، وان اقتصاد ليبيا مبنى على المصارف.

الإطار النظري للبحث:

أولاً المصارف الاسلامية

عرف القانون الليبي رقم (1) لعام 2005 بشان المصارف، المعدّل بالقانون رقم (46) لعام 2012 المصرف الاسلامي بأنه " *المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، سواء في مجال قبول أموال المودعين، أو في مجال البيوع والتمويل والاستثمار، أو في تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية المركزية* ".

كما عرف فرحات (60:2019) المصرف الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة اخذاً او عطاءً، وتقوم بأداء الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى القيام بأعمال الاستثمار في المجالات المختلفة الضرورية لتنمية المجتمع، طبقاً لقواعد واحكام الشريعة الإسلامية المتمثلة في المضاربة، والمشاركة، والمرابحة وغيرها من صيغ التمويل والاستثمار الاسلامي".

أشار العجلوني (2014: 217) بأنه لابد أن تتوفر مجموعة من العناصر في التعريف المثالي للمصرف الإسلامي وهي:

1. الشخصية الاعتبارية للمصرف بوصفه مؤسسة مالية مصرفية وسيطة.

2. الهدف وراء إنشـــاء المصـــرف تعظيم ثروة المالكين، بالإضـــافة الى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل تحقيق التكافل الاجتماعي، وبناء الاقتصاد الوطني.
3. الهوية العقدية للمصرف الإسلامي من حيث كونه مؤسسة تعمل وفق أسس شرعية منبثقة من العقيدة الإسلامية، وتعمل ضمن اطارها.

ثانياً المنتجات المصرفية الاسلامية

في بداية ظهور المصارف كانت خدماتها بسيطة ومحدودة، ومع مرور الوقت زادت رؤوس أموالها وتطورت خدماتها وأصبحت تسارع لمواكبة كل ما يؤدي إلى جذب الزبائن ورؤوس الأموال، ومع هذه التطورات كانت هناك بعض المعاملات لا تتلاءم مع تشريعات الإسلام؛ فظهرت الفتاوى والمقالات المبينة لحرمة هذه المعاملات، ونتج تبعاً لذلك ظهور المصارف الإسلامية وشقت طريقها بموازاة المصارف الأخرى، والتي صارت الأبحاث تتناولها بلفظ المصارف التقليدية.

ولعبت المصارف الإسلامية دور إيجابي لا يمكن لأحد تجاهله، من خلال تقديمها لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة الإسلامية والعالمية، بل وأصبحت بعض المصارف التقليدية تقدم منتجات ابتكرتها المصارف الإسلامية سواء عن طريق نوافذ أو فروع.

أصبحت المصارف الإسلامية منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العالمين العربي والإسلامي، الى الحد الذي جعل المصارف التقليدية تقوم بإنشاء فروع للمعاملات الإسلامية، ومع اشتداد المنافسة، برزت ظاهرة تحول المصارف التقليدية الى مصارف تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتحول جزئي أي أن المصرف التقليدي ينشيء فرعاً أو اكثر للمعاملات الإسلامية، ويكتفي بالإضافة إلى أعماله التقليدية بطرح بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، أو تحول كلي أي ان المصرف يلتزم في جميع عملياته المالية بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، فيتعامل المصرف عندها وفقاً لمبدا المشاركة في المخاطر، والتركيز على تمويل المشروعات والأصول والسلع والخدمات، بدلاص من التعامل في القروض النقدية (عبدالله وسعيفان، 2011).

استطاعت المنتجات المصرفية الإسلامية أن تتيح لعملائها خدمات وأعمال مصرفية منضبطة وفقاً للقواعد الشريعة الإسلامية بعيداً عن قاعدة المداينة التي تنتجها المصارف التجارية التقليدية، كما أوجدت المنتجات المصرفية الإسلامية أساليب تمويل متنوعة تناسب جميع الأنشطة الاقتصادية

تعمل على المزاوجة بين المال وجهد الإنسان، كذلك الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى، كما تعتبر صيغ المنتجات المصرفية الإسلامية هي تطوير لعقود المنتجات المصرفية الإسلامية انطلاقاً من العقود التي عرفها المسلمون قديماً في مجال التجارة، وذلك بأن جعلتها صالحة لكي تستطيع النهوض بوظيفة الوساطة المالية بعيداً عن المعاملات الربوية (العلاقي، 2024).

ثالثاً أسباب اللجوء الى المنتجات المصرفية الاسلامية

يمكن صياغة الأسباب التي تدفع نحو تواجد منتجات مصرفية إسلامية كبديل للتمويل التقليدي من المصارف التقليدية في الاتي (الصهبي وعلي، 2022):

1. نفور المجتمعات المسلمة من التمويل القائم على الفوائد المصرفية وتزايد مطالباتهم بإيجاد بدائل تمويلية لا تتعامل بالفائدة.
2. تزايد القناعات بشمولية النظام الإسلامي واحتوائه لجميع جوانب الحياة، بما فيها الاقتصاد، وما يتضمنه من معاملات مالية.
3. التربص والتساؤل القائم حول إمكانية قيام مؤسسات مالية تتجنب التمويل بالفائدة وتوفيره من قنوات إسلامية، مع المحافظة على مزايا الوساطة المالية.
4. الطلب المتزايد للحصول على منتجات مصرفية إسلامية في شكل مؤسسي.

رابعاً التمويل بالمرابحة

تستخدم المصارف الإسلامية او النوافذ الإسلامية التي تتبع المصارف التقليدية المرابحة لمقابلة متطلبات التمويل، يتقدم العميل الى المصرف بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة. يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر، النوع وما شابه ذلك. عندئذٍ يقوم المصرف وبعد قناعته بمدى جدوى المشروع بإعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه المصرف زيادة عن سعر السلعة. وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين المصرف والعميل. وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة للآمر بالشراء حيث يقوم المصرف بإبرام عقد مع عميله ببيع أصول اشتراها المصرف بناء على طلب العميل وبسعر التكلفة مضافاً اليه هامش ربح متفق عليه بناء على وعد من العميل قد يكون ملزم او غير ملزم، ومن الجدير بالملاحظة أن المرابحة

تشكل ما نسبته 70-80% من اجمالي حجم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية (صندوق النقد العربي، 2013).

وفي ليبيا ارتفعت الإيرادات المحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المحققة عن خدمات المرابحة، حيث ارتفعت إيرادات المرابحة سنة 2023 بنسبة 61% من اجمالي الدخل من الفوائد، وبنسبة 62% سنة 2024 (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

ويعتمد التمويل بالمرابحة على مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها عند التنفيذ أهمها (الايوفي، المعايير الشرعية، 2017):

1. عدم جواز اجراء المرابحة المؤجلة في الذهب او الفضة او العملات.
2. معلومية الثمن الأول وهامش المرابحة لطرفي العقد.
3. يجوز تقسيط الثمن، لان المرابحة من عقود البيع التي يجوز فيها تعجيل الثمن او تأجيله وتقسيطه.
4. يجوز إعادة جدولة المديونية بدون زيادة، ولا يجوز للمؤسسة أن تشترط على العميل دفع غرامة في حال تأخره عن السداد.
5. عدم جواز المواعدة الملزمة للطرفين لانها تشبه حينئذ عقد البيع نفسه قبل التملك.

خامساً خطوات تنفيذ التمويل بالمرابحة في المصارف الليبية

تتمثل الخطوات العملية لتنفيذ عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء (المصرفية) في الاتي (الصهبي وعلي، 2022):

1. يتقدم العميل للمصرف معبراً عن رغبته الحصول على تمويل بالمرابحة لشراء ما يحتاجه من سلع، ويتقدم بوعد بشرائها بعد أن يتملكها المصرف.
2. يدرس المصرف رغبة عميله وبعد موافقته عليها يقوم بالتعاقد اللازم مع البائع الأصلي للسلعة لشرائها وتملكها.
3. يقوم المصرف بدفع الثمن المتفق عليه للبائع الأصلي بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرفين.
4. بعد سداد قيمة السلعة يقوم البائع بتسليمها للمصرف بصفة المشتري، ويمكن تسليم السلعة لطرف ثالث بأمر المصرف، وقد يكون هذا الطرف الثالث عميل المصرف الواعد بالشراء.

5. بعد استلام المصرف للسلعة والتمكن منها، يقوم بإخطار عميله الواعد بالشراء يخبره بتملكه للسلعة موضوع الوعد بالشراء، ويعلنه ايجاباً ببيعها له حسب الاتفاق عليها في وثيقة الوعد. وفي المقابل يرسل عميل المصرف الواعد بالشراء إخطاره للمصرف معبراً على قبوله وموافقته على إتمام الشراء للسلعة بالمرابحة.

6. قد يتم التعاقد مباشرة بتلاقي الطرفين وتوقيعهما مباشرة على عقد المرابحة، أو قد يتم إبرام عقد بيع المرابحة بين المصرف وعميله الواعد بالشراء بمجرد اخطاري الايجاب والقبول.

7. يقوم المصرف بعد التعاقد مع العميل المشتري بإرسال السلعة المبيعة وتسليمها له اما مباشرة أو بتفويض البائع الأصلي للقيام بعملية التسليم نيابة عن المصرف في حالة افراز السلعة لدى البائع وقبضها حكماً.

8. يدفع العميل المشتري قيمة السلعة محل المرابحة في المدة المتفق عليها.

سادساً ربحية المصارف التجارية

تسعى المصارف جاهدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية، على اعتبار أن الربحية تمثل مؤشراً هاماً على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف، والعامل الابرز في ضمان البقاء والاستمرارية، فضلاً على أنها تشكل مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وتحفز رجال الاعمال على الاستثمار وتوظيف الموارد في المصرف (شخوم وحفاي، 2021).

عرف دبيك (15:2015) الربحية بأنها: *"قدرة المصرف على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة"*.

وتعتمد المصارف التجارية على تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال باقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر اكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي الى اقصى حد ممكن (أبو زعيتر، 2006).

تتاح امام إدارة المصرف في سبيل قياس ربحية المصرف وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها من اجل التحديد الدقيق لربحية المصرف، والتعرف فيما اذا

كانت مقبولة أم لا، أو انها تعوض المخاطرة، أو أنها تضـــمن تعظيم الثروة، إذ تقيس مؤشـــرات الربحية ما يحصـــل عليه الملاك من وراء اســـتثمارهم لأموالهم في نشـــاط المصـــرف، وتوجد عدة مؤشرات لقياس الربحية ولكن اكثرها واشهرها استخداماً مؤشر العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية (شـــخوم وحفاي، 2021)، ومن أهم المؤشـــرات المســـتخدمة في قياس الربحية معدل العائد على الأصـــول، حيث يعد من المؤشـــرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، ويقاس بقسمة العائد وهو صافي الدخل القابل للتوزيع مقسوماً على اجمالي أصول المصرف (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

ويشير معدل العائد على الأصول بصورة أساسية الى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة المصرف على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للمصرف، وزيادة درجة الثقة في سلامته (تقرير السلامة المالية، 2024).

الإطار العملي للبحث:

أولاً منهجية البحث

انـتهج البحـث منهجـاً وصـفياً لاختبـار أدبيـات البحـث؛ حيـث يـتم ذلـك مـن خـلال القيـام بالخطوات التالية:

1. اتباع المدخل الوثائقي، ويتم ذلك بمراجعة أدبيات البحث الخاصة بالمرابحة الاسلامية والربحية، وذلك لتكوين الإطار النظري (الاستنتاجات النظرية).

2. اتباع المدخل الكمي، ويتم ذلك باستخدام القوائم المالية والتقارير المالية السنوية كوسيلة لجمع البيانات المالية لاحتساب نسبة ايراد المرابحة الى اجمالي الايرادات، واحتساب الربحية خلال فترة الدراسة من عام 2015 الى عام 2023 للمصارف التجارية الليبية الكبرى والتي تستخدم التمويل بالمرابحة خلال الفترة المذكورة ، وهي: مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، ومصرف الوحدة، وذلك لاختبار الفرضيات ومن ثم صياغة النتائج (نتائج التحليلات الإحصائية) من خلال استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي والاستنتاجي(الاستنتاجات العملية).

3. اتباع المدخل المقارن، حيث يتم مقارنة نتائج المصـــارف المذكورة لبيان ترتيب المصـــارف من حيث مساهمة التمويل بالمرابحة في ربحية المصارف من خلال معدل العائد على الأصول.

ثانياً مجتمع وعينة البحث

يتألف مجتمع الدراسة من بيانات جميع المصارف التجارية الليبية التي تستخدم التمويل بالمرابحة خلال الفترة من 2015 الى 2023، وهي: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف شمال افريقيا)، أما عينة الدراسة فتكونت من المصارف التالية: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وذلك لعدة اسباب منها انها تستخدم التمويل بالمرابحة قبل صدور قرار الالزام بالتحول الى الصيرفة الاسلامية، مما يعطيها الخبرة في ذلك، أما مصرف شمال افريقيا تم استبعاده لكون عدم توافر التقارير السنوية وكذلك بدا مؤخراً في تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة مقارنةً بالمصارف الكبري التي تم اختيارها.

ثالثاً متغيرات البحث

بعد مراجعة أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة، فإنه يمكن بيان المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر في مشكلة البحث على النحو التالي:

1. ايراد المرابحة الاسلامية: وتم قياسه من خلال نسبة ايراد المرابحة الى اجمالي الايرادات، ونرمز له بالرمز (R).
2. ربحية المصارف التجارية: وتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول، ونرمز له بالرمز (A)، حيث تم استخدام معدل العائد على الأصول لاستخدامها في أغلب الدراسات السابقة، وان المصارف تعتمد بصورة اساسية على حجم الأصول للمنافسة.

رابعاً الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

لتحقيق هدف البحث واختبار الفرضيات تم تحليل البيانات باستخدام الحاسوب عن طريق برنامجي (الاكسل Excel، والحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS v.26) من خلال الأساليب الإحصائية الاتية:

1. أسلوب التحليل الوصفي لتحليل سلوك بيانات البحث.
2. أسلوب تحليل الارتباط لأغراض تحديد العلاقة الارتباطية بين ايراد المرابحة والربحية للمصارف محل البحث.
3. اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-wilk test .
4. أسلوب تحليل الإنحدار البسيط لصياغة دوال الإنحدار كنماذج تنبؤية.

وتمثل العلاقة ما بين ايراد المرابحة والربحية في شكل المعادلة التالية:

Y= a+b (x) ، حيث أن:

Y = الربحية (A).

a = قيمة الثابت (القاطع).

x = ايراد المرابحة (R).

b = ميل انحراف (Y) الربحية (A) عن ايراد المرابحة (R).

خامساً :التوصيف الاحصائي للمتغير المستقل

تم الحصـــول على إيراد المرابحة من المصـــارف محل البحث من خلال قائمة الدخل في بعض المصـارف ومن الإفصـاح داخل التقارير السـنوية في مصـارف أخرى، أما في مصـرف الوحدة تم الحصـــول على إيراد المرابحة من خلال دفتر الأســـتاذ العام، وفيما يلي نســـبة ايراد المرابحة الى الايرادات في المصارف محل البحث.

حيث يبين الجدول (1) نســـبة ايراد المرابحة إلى الايرادات خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، حيث تم احتساب نسبة ايراد المرابحة إلى الإيرادات بقسمة إيراد المرابحة على الإيرادات.

جدول (1): يبين نسبة ايراد المرابحة الى الايرادات لمصارف البحث

السنة	مصرف [illegible]	المصرف التجاري [illegible]	مصرف [illegible]	مصرف الوحدة
2015	0.114813	0.137091	0.047610	0.088108
2016	0.218252	0.198581	0.074016	0.001325
2017	0.219146	0.157128	0.075180	0.114378
2018	0.150836	0.103466	0.048369	0.065500
2019	0.131650	0.097470	0.121584	0.066031
2020	0.109175	0.107653	0.127339	0.083408
2021	0.128545	0.030174	0.094851	0.061733
2022	0.191848	0.012315	0.079167	0.124615
2023	0.289427	0.030791	0.181802	0.220528
المتوسط	0.172632	0.097185	0.094435	0.091736

يبين الجدول السابق نسبة ايراد المرابحة الى الايرادات خلال فترة البحث ، حيث تم الحصول على الإيرادات وإيراد المرابحة من القوائم المالية المنشـــورة في الموقع الالكتروني في مصـــرف الجمهورية، حيث تم الإفصـــاح عن إيراد المرابحة الإســـلامية في قائمة دخل مصـــرف الجمهورية اعتباراً من عام 2018، أما الأعوام من 2017 وما قبلها فكانت إيرادات المرابحة متضـمنة مع بند الإيرادات المتنوعة في قائمة الدخل، ومن خلال التقارير السنوية للأعوام 2015، 2016، 2017، تم الحصول على إيراد المرابحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند الإيرادات المتنوعة.

مـن خـلال المتوسـط وبـالرجوع الـى جـدول (1) يتبـين أن أعلـى قيمـة لإيـراد المرابحـة الـى اجمـالي الايـرادات (R) فـي مصـرف الجمهوريـة كانـت فـي عـام 2023، وأصـغر قيمـة كانـت فـي عـام 2020 وقـد يعـزى ذلـك الـى ازمـة كورونـا فـي ذلـك الوقـت، وكانـت الاعـوام التـي سـجلت ايـراد مرابحـة الـى اجمـالي الايـرادات أعلـى مـن المتوسـط الحسـابي، هـي: 2023، 2017، 2022، 2016. على التوالي.

أما بخصوص المصرف التجاري الوطني تم الحصول على الإيرادات وإيراد المرابحة من القوائم المالية المنشـورة في الموقع الالكتروني في المصـرف التجاري الوطني، حيث تم الإفصـاح عن إيراد المرابحة الإسلامية في التقرير السنوي، ومن خلال التقارير السنوية للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصول على إيراد المرابحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند العمولات المقبوضة.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المرابحة الى اجمالي الايرادات (R) للمصرف التجاري الوطني كانت في عام 2016، وأصغر قيمة كانت في عام 2022، وكانت الاعوام التي سجلت ايراد مرابحة الى اجمالي الايرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2016، 2017، 2015، 2018، 2020، 2019. على التوالي.

فيما يتعلق بمصرف الصحاري تم الحصول على إيراد المرابحة من القوائم المالية المنشورة في الموقع الالكتروني للمصرف، حيث تم الإفصاح عن إيراد المرابحة الإسلامية في التقرير السنوي، ومن خلال التقارير الســنوية للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصـــول على إيراد المرابحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند إيرادات البيوع المؤجلة.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المرابحة الى اجمالي الايرادات (R) كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي

سجلت ايراد مرابحة الى اجمالي الايرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2020، 2019، 2021. على التوالي.

فيما يتعلق بمصرف الوحدة فقد تم الحصول على إيراد المرابحة من خلال دفتر الأستاذ العام في المصـــرف، حيث لا يقوم مصـــرف الوحدة، بالإفصـــاح عن إيراد المرابحة الإســـلامية في التقرير الســـنوي، ومن خلال دفتر الأســـتاذ العام للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصـــول على إيراد المرابحة الإسلامية.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المرابحة الى اجمالي الايرادات (R) كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2016، وكانت الاعوام التي سجلت ايراد مرابحة الى اجمالي الايرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2022، 2017. على التوالي.

بالنظر الى جدول (1) يتضح أن ترتيب المتغير (R) ايراد مرابحة الى اجمالي الايرادات كانت من خلال الاحصاءات الوصفية من حيث المتوسط الحسابي من الاعلى الى الاقل على التوالي، هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة.

سادساً :التوصيف الاحصائي للمتغير التابع

تـم قيـاس الربحيـة بمعـدل العائـد علـى الأصـول، حيـث يبـين الجـدول (2) معـدل العائـد علـى الأصـول خـلال الفتـرة مـن عـام 2015 الـى عـام 2023، حيـث تـم احتسـابه بقسـمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.

جدول (2): يبين معدل العائد على الأصول لمصارف البحث

السنة	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	مصرف الصحاري	مصرف الوحدة
2015	0.00029	0.000474	- 0.00072	0.00018
2016	0.00031	0.000286	0.00097	0.00051
2017	0.00141	0.001964	0.00241	0.00609
2018	0.00161	0.005935	0.00109	0.00604
2019	0.00174	0.006074	0.00022	0.00514

السنة	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	مصرف الصحاري	مصرف الوحدة
2020	0.00078	0.001582	−0.00063	0.00420
2021	0.00155	0.000002	0.00159	0.00600
2022	0.00201	0.000001	0.00178	0.00374
2023	0.00244	−0.000011	0.00116	0.00238
المتوسط	**0.001349**	**0.001812**	**0.000874**	**0.003809**

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (**A**) في مصرف الجمهورية كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2022، 2019، 2018، 2017،2021. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (**A**) كانت في المصرف التجاري الوطني عام 2019، وأصغر قيمة كانت في عام 2023، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2019، 2018، 2017. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (**A**) كانت في مصرف الصحاري عام 2017، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2017، 2022، 2021، 2023، 2018, 2016. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (**A**) كانت في مصرف الوحدة عام 2017، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2017، 2018، 2021، 2019، 2020. على التوالي.

بالنظر الى جدول (2) يتضح أن ترتيب المتغير (A) معدل العائد على الأصول كان ترتيبها من الاعلى الى الأقل من حيث المتوسط الحسابي على التوالي، هي: مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري.

سابعاً :اختبار الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

يتم تحليل معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين ايراد المرابحة والربحية، بغرض توصيف هذه العلاقة من حيث القوة والمعنوية والاتجاه، يوضح جدول (3) اختبار الارتباط **ومعامل التحديد** بين ايراد المرابحة ومعدل العائد على الأصول.

جدول (3): يبين نتائج الارتباط بين ايراد المرابحة ومعدل العائد على الأصول

المصارف	معامل الارتباط	معامل التحديد	النتيجة
مصرف الجمهورية	0.447	0.20	علاقة طردية ضعيفة
المصرف التجاري الوطني	0.177	0.031	علاقة طردية ضعيفة
مصرف الصحاري	−0.062	0.004	علاقة عكسية
مصرف الوحدة	0.014	0.000	علاقة طردية ضعيفة

وبالنظر إلى جدول (3) يتضح الاتي:

1. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الجمهورية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.447)، وايراد المرابحة يفسر 20% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
2. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في المصرف التجاري الوطني، حيث بلغ معامل الارتباط (0.177)، وايراد المرابحة يفسر 3.1% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
3. وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الصحاري، حيث بلغ معامل الارتباط (0.062)، وايراد المرابحة يفسر 0.4% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
4. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الوحدة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.014)، وايراد المرابحة يفسر 0.00% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

ثامناً :اختبار فرضية البحث

تم اخضاع فرضيات البحث للاختبار باستخدام تحليل الإنحدار البسيط، وذلك بموجب قاعدة القرار الاتية:

"نـرفض الفرضـية الصـفرية ونقبـل الفرضـية البديلـة إذا كانـت قيمـة Sig المحسـوبة أصـغر من 5%" (القماطي، 2018).

الفرضية الاولى:

والتي تنص على :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية للتمويل بالمرابحة الإسـلامية على ربحية مصـرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية للتمويل بالمرابحة الإســـلامية على ربحية مصـــرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

جدول (4): نتائج اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول بمصرف الجمهوية

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.000	0.001		0.544	0.604
التمويل بالمرابحة	0.005	0.004	0.447	1.324	0.227

من خلال نتائج تحليل الإنحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (4) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصـــائية (0.227) أي أكبر من 5%، إذًا يتم قبول الفرضـية الصـفرية ورفض الفرضـية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α"، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصـول لمصـرف الجمهورية، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.000 + 0.005\ R$$

الفرضية الثانية:

والتي تنص على :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

جدول (5): نتائج اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول بالمصرف التجاري الوطني

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.001	0.002		0.679	0.519
التمويل بالمرابحة	0.007	0.015	0.177	0.477	0.648

من خلال نتائج تحليل الإنحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (5) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.648) أي أكبر من 5%، إذًا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α"، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول للمصرف التجاري الوطني، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.000 + 0.005\ R$$

الفرضية الثالثة:

والتي تنص على :

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

جدول (6): اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول بمصرف الصحاري

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.001	0.001		1.061	0.324
التمويل بالمرابحة	−0.002	0.009	−0.62	−0.164	0.874

من خلال نتائج تحليل الإنحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (6) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.874) أي أكبر من 5%، إذًا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α"، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول لمصرف الصحاري، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.001 - 0.002\ R$$

الفرضية الرابعة:

والتي تنص على :

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α.

جدول (7): نتائج اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول بمصرف الوحدة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.004	0.002		2.385	0.049
التمويل بالمرابحة	0.001	0.015	0.014	0.037	0.971

من خلال نتائج تحليل الإنحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (7) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.227) أي أكبر من 5%، إذًا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 0.05= α"، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول لمصرف الوحدة، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.004 + 0.001\ R$$

نتائج البحث

1. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة الاسلامية وربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
2. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة الاسلامية وربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
3. وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة الاسلامية وربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

4. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة الاسلامية وربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

9. أن ترتيب المتغير ايراد مرابحة الى اجمالي الايرادات كانت من خلال المتوسط الحسابي من الاعلى الى الاقل على التوالي، هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة.

10. أن ترتيب المتغير معدل العائد على الأصول كان ترتيبها من الاعلى الى الأقل من حيث المتوسط الحسابي على التوالي، هي: مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري.

توصيات البحث

يترتب على ما تم التوصل إليه من نتائج البحث طرح مجموعة من التوصيات يتم عرضها على النحو التالي:

1. يتعين على المصارف التوسع في توظيف الموارد المالية في التمويل بالمرابحة مما يسهم في تحقيق عوائد مجزية.

2. يتعين على المصارف الاعتماد على معلومات الجدارة الائتمانية للعملاء عند تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة.

3. تفعيل صيغة التمويل بالمرابحة مع فئات متنوعة من العملاء لضمان نجاحها وتقليل المخاطر المالية وزيادة الربحية.

4. توفير نظام للمعلومات في مجال التمويل بالمرابحة.

5. زيادة فروع المصارف في المناطق النائية لزيادة منح التمويل بالمرابحة مما ينعكس إيجابًا على زيادة حجم هذه التمويلات للأفراد داخل الاقتصاد الوطني، مما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي ينعكس على زيادة الربحية المصرفية.

المراجع :

1. أبو زعيتر، باسل جبر (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، فلسطين.

2. اغنية، صالح عبدالجليل، والحداد، فيصل عبدالسلام (2016)، " أثر تطبيق المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية على تحسين معدلات الربحية "، مجلة الإدارة والقيادة الاسلامية، العدد: 11، 735-758.

3. بالة، عالية (2024)، "أثر كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية"، المؤتمر العلمي الأول النشاط المالي والمصرفي الإسلامي في ليبيا، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا.

4. الجريدة الرسمية (2012)، القانون رقم (46) لسنة 2012.

5. الجريدة الرسمية (2013)، القانون رقم (1) لسنة 2013.

6. الحنيطي، هناء، وملاحيم، ساري سليمان (2016)، " أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن "، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، مجلد: 12(4)، 765-788.

7. حيسون، محمد، وخلايلة، وسام (2023)، " استثمار المصارف الإسلامية في المرابحة واثره على أدائها المالي في المملكة المغربية: دراسة حالة بنك الصفاء " ، مجلة المعرفة ، مجلد: 1(2)، 48-61.

8. دبيك، هاني أحمد (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، فلسطين.

9. الرقيعي ، ابوبكر، والفزاني، بشير، وافحيج، حمزة (2020) ، " أثر التمويل بالمرابحة للامر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني " ، مجلة الجامعي ، العدد: (31)، 259-277.

10. شخوم ، رحيمة، وحفاي، عبدالقادر (2021) ، " أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية : دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر " ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، مجلد: 12(2)، 217-232.

11. الشيخ، عبدالغفار مضوي (2008)، "أثر التمويل بالمرابحة على الربحية بالمصارف السودانية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

12. الشيخي، اصيل عبدالحميد (2019)، "مدى إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي بالنظام المصرفي في ليبيا"، رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي، بنغازي، ليبيا.

13. الصهبي، فخر الدين، وعلي، عماد (2022)، "عقود التمويل المصرفي الإسلامي: التطبيق والضوابط" ، منشورات مصرف ليبيا المركزي إدارة الصيرفة والتمويل الاسلامي ، ليبيا.

14. صندوق النقد العربي (2024) ، تقرير السلامة المالية في الدول العربية.

15. صندوق النقد العربي (2013) ، " البنوك الإسلامية: الاطار المفاهيمي والتحديات " ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات الاسلامية ، العدد الثاني، السلسلة الحادية عشر، الكويت.

16. الصيرفي، محمد (2007)، "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

17. عبدالباقي، إسماعيل ابراهيم (2016)، "إدارة البنوك التجارية" الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

18. عبدالقادر، لنصاري، ومحمد، مسعودي (2023)، " تاثير صيغة المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة قياسية لعينة من البنوك الإسلامية في اندونيسيا "، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، مجلد: 6(3)، 85-96.

19. عبدالله، خالد، وسعيفان، حسين (2011)، "العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

20. العجلوني، أحمد طه (2014)، "مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وادواته: مدخل مالي معاصر"، منشورات جامعة القصيم، القصيم، السعودية.

21. الفرجاني، ابراهيم، والسعيطي، عبدالناصر، والبرغثي، زكريا (2021)، " دور التمويل بالمرابحة للحد من المخاطر المالية بالمصارف التجارية الليبية "، مجلة العلوم الانسانسة والتطبيقية ، مجلد: 12(2)، 358-374.

22. فرحات، احمد محمد (2019)، "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، طرابلس، ليبيا.

23. القماطي، يوسف محمد (2018)، "المتقدم في التحليل الاحصائي باستخدام SPSS"، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

24. المملوك، انس هشام (2022)، " أثر كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا "، مجلة جامعة تشرين، مجلد: 44(2)، 35-51.

25. مصرف ليبيا المركزي (2009)، منح الاذن بالمباشر بالمنتجات المصرفية البديلة، منشور رقم (2009/9).

26. مصرف ليبيا المركزي (2010)، وضع ضوابط للمنتجات المصرفية البديلة، منشور رقم (2010/9).

27. مصرف ليبيا المركزي (2024)، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية.

28. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017)، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين.